



فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر:

دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL خلال الفترة (1980-2018)

The effectiveness of the monetary policy in targeting inflation in Algeria : a standard study using a model ARDL during the period (1980-2018)

صاولي مراد

جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)

mouradsaouli5@gmail.com

بوهدة محمد*

جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)

bouadda_mohamed@yahoo.fr

الملخص :

معلومات المقال

كان نتيجة لقرارات صندوق النقد الدولي والمتمثلة في خفض قيمة العملة الوطنية بنسبة 40% إلى انتهاج الجزائر لسياسة نقدية تعمل على استهداف التضخم، إلا أن هناك بعض الشكوك في إمكانية تطبيقها بشكل، وبالتالي الوصول إلى تحقيق الهدف النهائي التي تجعل استقرار الأسعار في المدى الطويل هو الهدف النهائي الذي يجب العمل على تحقيقه. لذلك هدفت الدراسة إلى توضيح الإستراتيجية التي تنتهجها الجزائر من أجل استهداف التضخم استنادا إلى أدوات السياسة النقدية وقد توصلت الدراسة إلى انعدام توفر شروط تطبيق هذه السياسة في الاقتصاد الجزائري سوف يحول دون تحقيق النتائج المرجوة، في المدى القصير.

تاريخ الارسال:

2022/11/21

تاريخ القبول:

2023/01/17

الكلمات المفتاحية:

- ✓ السياسة النقدية
- ✓ استهداف التضخم
- ✓ البنك المركزي

Abstract :

Article info

as a result of the imf's decisions to devalue the national currencz by 40 % to alegria's pursuit of monetary policy aimed at targeting, thereby achieving the ultimate objective of price stability in the long term only there is some doubt that they can be applied effectively in algeria. the study aimed at clarifying algeria's strategy to target inflation based on monetary policy instruments the study found that the conditions of applying this policy in the algerian economy are not available prevented the desired results in the short term,

Received

21/11/2022

Accepted

17/01/2023.

Keywords:

- ✓ monetary policy
- ✓ Inflation targeting
- ✓ the central bank.

1. مقدمة:

تتوقف فعالية السياسة النقدية عموماً على مدى قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة أكبر معدل من المدخرات والودائع حيث يعكس دور الحكومة في النشاط المالي من خلال التحكم باتجاهات التعامل النقدي في السوق، كما تعتبر عملية إخضاع البنك المركزي للمساءلة واعتماده للنظرة المستقبلية في تقدير معدل التضخم المستهدف من بين السبل اللازمة لقيام سياسة استهداف التضخم حيث تتوقف فعالية ونجاح آليات استهداف التضخم على مدى خبرة ومكانة البنك المركزي على مقاومة الضغوط السياسية التي يتعرض لها أي أسلوب لإدارة السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل، وكذا إتباعه لسياسة مستقلة في إدارته، كما يجب أن يكون للبنك المركزي آليات مستحدثة للتنبؤ بمعدل التضخم المستهدف حيث يستدعي منه تشكيل بنك معلومات يحتوي على العديد من المعلومات عن المتغيرات التي يجب عليه التحكم بها والتي تمكنه من رصد معدل التضخم مستهدف على المدى البعيد.

1.1. إشكالية الدراسة: لقد انصبت معظم الإصلاحات المالية في الجزائر على إعداد تصميم لإدارة السياسة النقدية والعمل على معالجة الأسباب المؤدية للتضخم، ويعتبر إصدار قانون النقد والقرض 90-10 أول خطوة في هذا المجال والذي بموجبه منحت الاستقلالية لبنك الجزائر. وفي هذا الإطار جاءت سياسة استهداف التضخم كإستراتيجية جديدة في الجزائر كتوجه بديل لسياسة استهداف سعر الصرف أو بعض المجاميع النقدية الأخرى، لذلك وعلى ضوء التجارب الدولية الناجحة تندرج إشكالية الدراسة حول التساؤل الجوهرى التالي:

ما مدى إمكانية تفعيل سياسة استهداف التضخم في الجزائر في ظل إصلاحات السياسة النقدية التي قامت بها ؟

وتفرع عن هذا التساؤل الجوهرى التساؤلات الفرعية التالية:

- هل أن شروط وإجراءات استهداف التضخم حققت الهدف النهائي للسياسة النقدية في الدول الناشئة ؟
- ما هي انعكاسات تقلبات سعر الفائدة على النشاط المالي للبنك المركزي كهدف وسيط لتحقيق معدل التضخم المستهدف ؟
- ما هو اثر وملامح استقلالية البنك المركزي الجزائري على أداء السياسة النقدية ؟

2.1. فرضيات الدراسة:

- تتوقف نجاح سياسة استهداف التضخم على الشروط والإجراءات اللازمة لتطبيق هذه السياسة.
- يعتبر وجود سعر فائدة حقيقي وموجب عامل مؤدى لزيادة النشاط المالي وتحقيق معدل التضخم المستهدف.
- تتوقف ملامح استقلالية بنك الجزائر في التحكم في وتيرة السياسة النقدية واستعادة التوازن الداخلي.

3.1. الأهداف العلمية للدراسة:

- محاولة التعرف عن مدى استخدام السياسات النقدية في الجزائر بشكل جيد ومدى فعاليتها
- الكشف على مختلف الطرق والإجراءات المنتهجة من طرف الجزائر لاستهداف التضخم وذلك في إطار السياسة النقدية
- الوصول إلى رؤية واضحة عن فاعلية السياسة النقدية في الجزائر من خلال تقييم سياسة استهداف التضخم.

4.1. الأهمية النظرية للدراسة: تكمن أهمية الدراسة في إبراز أثر فعالية ميكانيزمات أدوات السياسة النقدية في استهداف التضخم قبل وبعد صدور قانون النقد والقرض في الجزائر وأسلوب إدارتها وأدوات تنفيذها وأساليب السيطرة على المتغيرات النقدية، وكذا عرض العوامل المساندة لنجاح سياسة بنك المركزي في استهداف التضخم، كما تهدف الدراسة لإعطاء رؤية مستقبلية للسياسة النقدية في الجزائر

5.1. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع المتعلقة بالسياسة النقدية واستهداف التضخم، كما استعملت الطرق القياسية والإحصائية لدراسة العلاقة بين مختلف متغيرات الدراسة من خلال بناء نموذج قياسي بين مؤشرات السياسة النقدية ومدى استقرار العلاقة هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة.

6.1- الحدود الزمانية والمكانية للدراسة: سوف يتم تسليط الضوء على أهم استراتيجيات استهداف التضخم من طرف للبنك المركزي الجزائري كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية، مع الإشارة إلى درجة الاستجابة من خلال بناء نموذج قياسي للفترة 1980-2018

7.1.- الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة:

- دراسة محمد سنة بن عدة سنة 2017 بعنوان " واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة (2001-2014) ومتطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية" قام الباحث بعرض شامل لسياسة استهداف التضخم، حيث تزامنت مع بداية تطبيق البرامج التنموية الثلاثة في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014، وتلخصت الدراسة في التعرف على أهم متطلبات وإجراءات تطبيق سياسة استهداف التضخم والتي انتهجتها السلطات النقدية الجزائرية بعد إتباعها لسياسة نقدية توسعية وتقييم أدائها، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن استهداف التضخم في الجزائر وإدارة السياسة النقدية والتحكم في المستوى العام للأسعار يمكن اعتماده على مراحل زمنية، وقد اقترح الباحث تشكيل نموذج ديناميكي للتضخم وتقديره من طرف السلطات النقدية، وكذا الاعتماد على التجربة الرائدة لدولة تركيا في هذا المجال والتي يمكن أن نستمد منها بعض الحلول . (عادة، 2017)

- دراسة Boukllia and Zatlأ سنة 2010 بعنوان :

" Politique de Ciblage d'Inflation Règles de Conduite, Efficacité, Performance "

قام الباحث بعرض دراسته حول بعض الدول التي قامت باستهداف التضخم، حيث أشار إلى أن الاختيار لمؤشر الأسعار المستخدم في حساب معدل التضخم المستهدف يختلف من دولة لأخرى، كما أشار إلى دولة التشيلي وكندا والبرازيل وكذا أوروبا التي تم إقرار معدل التضخم المستهدف فيها بالاتفاق والتنسيق المشترك بين الحكومة وبنوكها المركزية حيث راعت في ذلك العامل الزمني وذلك من أجل مواجهة صدمات الطلب والعرض قصير الأجل من طرف السلطات النقدية (fititi، 2010)

2. المحور الأول: سياسة استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية:

تعتمد فعالية السياسة النقدية التي تعتبر قاعدة لإدارة استهداف التضخم على وضع إستراتيجية تستهدف معدل محدد للتضخم كاستهداف مباشر والوصول لاستقرار الأسعار في الأجل الطويل من خلال آليات متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي. حيث جاءت سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية بعد أن أظهرت الأطر الأخرى عدم جدواها

1.2 مفهوم سياسة استهداف التضخم: تعرف سياسة استهداف التضخم على أنها تفويض صريح للبنك المركزي لمراقبة استقرار الأسعار حيث تكون هذه الأهداف كمية صريحة، أي أنها مجموع الإجراءات والمبادرات التي تتخذها السلطات النقدية من خلال التحكم في المتغيرات الوسيطة كمعدلات الفائدة، أو سعر الصرف على أساس تعريف معدل التضخم المستهدف بشكل معلن وصريح خلال فترة زمنية معينة والتي تجعل استقرار الأسعار في المدى الطويل هو الهدف الرئيسي الذي يجب العمل . (aguir، 2016)

2.2 الأطر الهيكلية والمؤسسية لتبني سياسة استهداف التضخم: في هذا الإطار تعمل السلطات النقدية على منح الاستقلالية للبنك المركزي وتلزمه قانونيا بتوجيه السياسة النقدية لتحقيق نوع من استقرار المتغيرات الاسمية الرئيسية كطريقة للتأثير على التوقعات التضخمية.

2.2.1. استقلالية البنك المركزي: تعتبر مسألة استقلالية البنك المركزي من أهم الشروط المؤسسية الذي تساعد السياسة النقدية في جعل معدلات التضخم عند أدنى مستوياتها مع توفر درجة من المرونة في أسعار الفائدة (fitit، 2016)

خلصت العديد من الدراسات التي تبحث في استقلالية البنوك المركزية والسياسة النقدية أن درجة الاستقلالية سوف تؤدي إلى انخفاض التضخم واستقرار مستويات الأسعار. (walsh، 2015) بشكل عام فإن تحقيق التوافق بين استقلالية البنك المركزي ومصداقية أداء

أهداف السياسة النقدية يكمن من خلال النقاط التالية: (جميلة، 2016)

-الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط.

- التزام مؤسساتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأولي للسياسة النقدية في المدى الطويل مع الالتزام أو التعهد بتحقيق هذا الهدف.
- إستراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على العديد من المتغيرات) تتعلق بالفترة المستقبلية للتحكم في التضخم، المستقبلي واستعمالها في اتخاذ قرار السياسة النقدية، كما يجب أن تتوفر لدى البنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بالتضخم المحلي).
- زيادة الشفافية حول إستراتيجية السياسة النقدية للاتصال بالجمهور والأسواق حول خطط وأهداف صانعي السياسة النقدية.
- إخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر في انجاز هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

2.2.2 وجود علاقة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم: يقتضي على توفير علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم، ويرى جونسن انه يجب أن تكون السلطة النقدية قادرة على تشكيل نموذج كلاسيكي للتضخم وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه والتحكم فيه وفقا للمعلومات المستقبلية المتاحة، لذا يتوجب على السلطات النقدية أن تكون لها القدرة على التأثير بأدواتها على انحراف المعدل عن قيمته، و نجاح هذه السياسة على توفر أسواق مالية متطورة لكي يتم استخدام تلك الأدوات بفعالية تسمح بنقل الآثار إلى القطاع الحقيقي وإذا حدثت انحرافات في معدل التضخم يمكن تصحيحها في الوقت المناسب . (ياسين، 2014)

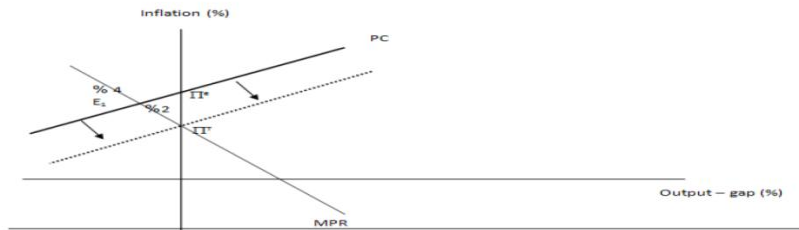
2.2.3 الصياغة النظرية لنموذج استهداف التضخم: يعتمد نموذج استهداف التضخم على نوع من منحى يسمى منحى فيلبس للتوقعات المزايدة **expectation augmented phillips curve** و يتكون نموذج استهداف التضخم من عنصرين أساسيين: **الأول: منحى فيلبس للتوقعات المزايدة expectation augmented phillips curve**

الثاني: رسم السياسة النقدية والتي يعكس تفضيلات صانعي السياسة **policy makers** فيما يتعلق بالمبادلة **trade - off** بين تقلبات الناتج والتضخم والذي يشمل صيغة مصغرة لجانب الطلب في النموذج، وبالتالي يمكن صياغة معادلة النموذج بالشكل التالي

$$\pi = \pi^e + a x + e$$

حيث π تمثل التضخم، π^e التضخم المتوقع، x تمثل النسبة المئوية لفجوة الناتج والتي تساوي: $x = (y - y^n)/y^n$ حيث y تمثل الناتج و y^n المعدل الطبيعي للناتج (الناتج عند مستوى التشغيل الكامل) والموضح من خلال الشكل (1) بمنحنى فيلبس **(pc) phillips curve** وعلى المحور العمودي يساوي لـ $\pi^e + e$ وميل a وبتجاهل عنصر الصدمات e ، فان المحور العمودي يكون مساويا لـ π^e ، ومن خلال الشكل فان **pc** مصمم عند مستوى تضخم متوقع 4%. (كاظم، 2016)

شكل (1): منحى فيلبس لتوقعات المزايدة وعلاقته باستهداف التضخم



المصدر: حسين جواد كاظم، (2016) سياسة الاستهداف المباشر وغير المباشر للتضخم ومدى إسهامها في إدارة السياسات النقدية في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد 43، المجلد 11، ص 07.

حسب منحى فيلبس فإنه عندما يعاني الاقتصاد من ركود اقتصادي سيؤدي إلى ارتفاع في مستوى التضخم، كما أن الارتفاع في مستوى العمالة يصاحبه زيادة في مستوى الدخل الإضافية التي تخلق بذاتها قوة شرائية إضافية تزيد من الطلب الكلي على السلع، وعندما لا يمكن زيادة الإنتاج ليواكب زيادة الطلب الإضافي حينها ترتفع الأسعار مما يؤدي إلى خلق ضغوط تضخمية

(summers, 1990).

3.1. تقييم تجربة إستراتيجية استهداف التضخم في الدول الناشئة: تبنت إستراتيجية استهداف التضخم كأداة لتحقيق استقرار الأسعار في العديد من الدول الناشئة حيث اعتمد البنوك المركزية على استهداف جزئي لمعدل التضخم كخطوة أولية

3.1.1 فعالية سياسة استهداف التضخم في الدول الناشئة: إن البيانات الموضحة في الجدول رقم (1) عبارة عن معدلات تضخم منذ تاريخ تطبيق هذه السياسة لمجموعة من الدول الناشئة التي طبقت سياسة استهداف التضخم، ومن خلال حساب متوسط الانحراف للتضخم قبل وبعد تطبيق هذه السياسة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

جدول (1): فعالية البنوك المركزية للدول الناشئة في استهداف التضخم

الخروج عن الحدود المسموح بها	الانحراف المهم	ترتيب الشفافية de	متوسط الانحراف e am		تاريخ بداية تطبيق السياسة	
			الترتيب	القيمة		
26/12	10	4	12	2.31	t1/2001	جنوب إفريقيا
-	17	4	13	3.00	t1/1999	البرازيل
26/6	8	7	1	1.02	t1/1991	الشيلي
-	14	8	6	1.75	t1/1999	كولومبيا
30/15	6	5	2	1.16	t1/1998	كوريا الجنوبية
-	11	3	9	2.08	t1/2001	هنغاريا
18/14	33	5	11	2.26	t1/1992	فلسطين المحتلة
18/11	5	9	4	1.56	t1/1999	المكسيك
22/10	13	6	5	1.57	t1/1994	البيرو
-	13	2	7	1.92	t1/2001	الفلبين
14/10	17	6	10	2.22	t1/1998	بولندا
-	14	1	8	2.01	t1/1998	التشيك
30/6	4	6	3	1.21	t1/2000	تيلاند
46%		-	-	1.85		المتوسط

المصدر: جباري شوقي، (2014)، تقييم سياسة استهداف التضخم في البلدان الناشئة مع الإشارة إلى تجربة: البرازيل، الشيلي، تركيا، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية - العدد 06/، جامعة ورقلة، ص 82.

ومن خلال قراءة الجدول رقم (1) يمكن الوصول إلى جملة من الملاحظات والتي سيتم عرضها النحو الآتي: في دول الأسواق الناشئة التي تبنت سياسة استهداف التضخم، فإن النتائج لم تكن جيدة وعلى القدر من الكفاءة التي شهدت تطبيق هذه السياسة في الدول الصناعية، فحوالي خمس المعدلات المرصودة تختلف بأقل من نقطة مئوية واحدة عن الهدف المسطر، كما أن الفروق الإيجابية والسلبية بلغت 46.5% و 53.5% على التوالي، أما متوسط الانحراف المطلق (eam) فقد بلغ 1.85 ويعتبر أكبر من المتوسط المحقق بالنسبة للدول الصناعية، وتتصدر الشيلي الانحراف عن تحقيق الهدف ب 1.02 نقطة مئوية في المتوسط، أما كل من البرازيل وجنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة فهي في آخر الترتيب، وعلى العموم فإن السمة البارزة للاقتصاديات الناشئة في هذا المقام تظهر في أن معدلات التضخم تميل إلى أن تكون أقل بقليل عن الأهداف المرسومة، بينما تكون الاختلافات كبيرة بين بعض البلدان الأخرى، فالبرازيل وهنغاريا قد تجاوزت هدفها بنسبة 1.9 نقطة مئوية، في حين أن كولومبيا وكوريا الجنوبية تعاني من التضخم دون 1.5 و 0.3 نقاط مئوية على التوالي، على معدل التضخم المستهدف (شوقي، 2014)، يرى (bernank) 1994 أن تشيلي قامت باستهداف التضخم بشكل تدريجي بعد النجاحات التي حققتها في تخفيضه عندما أعلنته كهدف عام 1995 وقد ترجم هذا الإعلان كتقديرات

تضخم رسمية بدلا من أنها أهداف صعبة، ولكن بعد نجاح البنك المركزي في تخفيض التضخم بدأ النظر إلى استهدافه على أنه مهمة صعبة سيتولى البنك المركزي مسؤولية تحقيقها وبذلك اتخذ مصرف تشيلي إستراتيجية تدريجية لتخفيض أهدافه التضخمية إذ بدأ بالأهداف لأكثر من 25% عام 1991 وخفضها ببطء إلى 3.0% عام 1999 ولضمان نجاح سياسة استهداف التضخم توجب على جميع المؤسسات العامة والخاصة في البلاد أن تقدم الدعم للبنك المركزي وزيادة استقلالته. (الموسوي، 2014)

3. المحور الثاني: إستراتيجية الجزائر في استهداف التضخم وتحديات السياسة النقدية

1.3 إجراءات ومتطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر: نجحت الكثير من الدول في تطبيق هذه السياسة كنيوزيلندا، كندا، بريطانيا، كوريا الجنوبية، المكسيك، والأرجنتين من تحقيق المعدلات المستهدفة خلال فترة زمنية وجيزة، إن أول ما قامت به هذه البلدان هو تخفيض معدل التضخم إلى أدنى مستوياته، لذا نتساءل عن مدى إمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر بعدما تم تخفيض معدل التضخم ابتداء من سنة 1998 وعليه فإن الحكم على مدى فعالية سياسة استهداف التضخم مرتبطة أولا بمدى توفر شروط تطبيق هذه السياسة، ثم تتعلق بمدى إمكانية تحكم السلطة النقدية في المعدل أو المدى المستهدف، ويوجد نوعين من الشروط التي يجب على السلطة النقدية في الجزائر توفيرها لتبني هذه السياسة منها الشروط العامة والشروط الأولية. (أحمد، 2018).

في سنة 2009 تمت مراجعة الإطار التنظيمي المتعلق بتدخلات بنك الجزائر، بموجب تنفيذ أهداف السياسة النقدية المحددة (نص المادة 62 من الأمر 03-11) ، وتماشيا مع التطورات على المستوى العالمي في مجال السياسة النقدية ، أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية، ووسائلها وإجراءاتها، إضافة إلى ذلك تعطي الأحكام التشريعية 04-10 المعدل والمتمم للأمر 11-03 إرساء قانوني الاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية في استهداف التضخم . (محمد، 2017) بالإضافة إلى تحديد المعدل المستهدف في ضوء قدرة السياسة النقدية على مواجهة صدمات العرض والطلب الكلي القصير الأجل حيث أنه لا يوجد تضخم صغير جدا لأن الدولة تحتاج إلى مرونة صغيرة في تحديد الأسعار والأجور وتتوقف قدرة البنك المركزي على التنبؤ بالمعدل المستهدف على مدى توفره على المعلومات التي تسمح له بالتنبؤ بالنقطة المستهدفة ومن خلال استخدامه لأدوات السياسة المالية.. (aguir, Stabilité, croissance économique et ciblage d'inflation, 2006).

3. 2. استقلالية بنك الجزائر وفق القانون 17-10 المتعلق بالنقد والقرض: عرفت سنة 2000 أدنى مستوى لمعدل التضخم في الجزائر، بسبب تطبيق برامج لإصلاح الاقتصادي وقيام السلطات بتحرير الأسعار، رفع أسعار الفائدة، التخلي عن لإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة، تجميد الأجور، وفي المقابل تعد الفترة 2001-2014 مغايرة تماما في تطور معدلات التضخم نتيجة تطبيق سياسة مالية توسعية، ونتائج الجدول الموالي تبرز لنا درجة استقلالية بنك الجزائر وفق القانون 17-10 المتعلق بالنقد والقرض. (محمد، واقع س سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة) 2001-2014 (ومتطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية،، 2017) .

جدول (2): قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفق القانون 17-10 المتعلق بالنقد والقرض

المعيار	العنصر	رقم المادة	نص المادة	درجة الترتيب
درجة استقلالية المعيار الأول $0.0915 = 0.2 \times 0.25 \times (1.00 + 0.83 + 0.00 + 0.00)$				
1.00	يقوم مجلس النقد والقرض بتحديد السياسة النقدية ومتابعتها وتقييمها، بالتالي البنك المركزي هو من يقوم بصياغة السياسة النقدية	62	من يقوم بالصياغة	صياغة السياسة النقدية
1.00	يكون القرار الأخير لمجلس النقد والقرض مهما كان مضمونه	63	صاحب الكلمة الأخيرة في حال التعارض	الوزن (0.15)
0.00	لا توجد	لا توجد	دور البنك في إعداد الموازنة	
درجة استقلالية المعيار الثالث $0.09 = 0.15 \times (0.60)$				
0.33	الإقراض التوريقي مسموح بحدود مرنة	46	الإقراض غير التوريقي (0.15)	
0.00	يسمح التسليف التوريقي بدون حدود	45 مكرر	الإقراض التوريقي (0.1)	
0.33	متفق بين بنك الجزائر والخزينة العمومية بعد الاستماع إلى مجلس النقد والقرض.	46	شروط الإقراض (0.1)	
0.33	تمنح كشوفات (قروض) للخزينة العمومية والبنوك	46 و 43	المقترضون (0.05)	
0.33	مرتبطة بالإيرادات العادية للدولة	46	نوع حدود الإقراض (0.025)	
067	مدة استحقاق القروض تكون لأقل من سنة (لمدة سنة على الأكثر و 240 يوم)	46 و 43	آجال استحقاق القروض (0.025)	
05.0	يجب على أسعار الفائدة ألا تتجاوز الحدود الدنيا (1 %)	49	أسعار الفائدة (0.025)	
1.00	لا يجوز للبنك المركزي القيام بالعمليات لصالح الخزينة أو لصالح الجماعات المصدرة للسندات، أي ممنوع على البنك المركزي شراء أو بيع الأوراق المالية من السوق الأولية.	45	الإقراض في السوق الأولية (0.025)	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

حديوش سعيدة وسنوسي علي (2017)، قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا لنموذج (cwn) خلال الفترة (1990-2017)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5 العدد 01، جامعة بشار، ص 31.

3.3. مدى استقلالية بنك الجزائر وفق معايير الاستقلالية: إن معرفة القوانين التي حكمت تأسيس البنك الجزائري وتحديد مهامه ابتداء من القانون 62-144 المتعلق بإنشاء البنك المركزي تم الإصلاح المالي سنة 1971، وصولا إلى القانون 86-12 الذي أعاد بعض صلاحيات البنك المركزي والمعدل بموجب القانون 88-06 الذي اعتبر خطوة في طريق الإصلاحات التي تم توسيعها بموجب القانون 90-10 وأخيرا جاء التعديل سنة 2001 والذي اختتم بالأمر 03-11 سنة 2003 والذي سيكون محل تحليلنا: (الله، 2004)

3.3.1. مدى استقلالية بنك الجزائر من حيث إدارة السلطة النقدية: أي صلاحية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية إذ تنص المادة 35 على أن بنك الجزائر تتعلق مهمته في مجالات النقد والقرض والصرف بإنشاء وتوفير الشروط اللازمة لتنمية سريعة للاقتصاد بحثا

عن الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، بهذا فهو مكلف بضبط التداول النقدي، التسيير والمراقبة بكل وسائل توزيع القرض، السهر على التسيير الجيد للالتزامات المالية وضبط الصرف، وهذا يوضح لنا السلطة التي أعطاهها القانون للبنك في إدارة السياسة النقدية.

3.3 من حيث هدف الأسعار والتحكم في التضخم: يعتبر هدف استقرار الأسعار أحد أهداف السياسة النقدية في الجزائر والحد من التضخم طبقا لما ينص عليه قانوني (90-10) و(03-11) غير أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار استقرار الأسعار كهدف رئيسي، وجاءت خلاصة التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2003 كما يلي:

إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار الأسعار، باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك " إن مستوى الأسعار المعبر عنها بمؤشر الأسعار الموجه للاستهلاك يشير إلى تباطؤ الأسعار الملاحظ بعد أن كان الاتجاه نحو التراجع بنسبة الارتفاع راجع إلى ارتفاع أسعار النقل والاتصال بنسبة 11.2 % على المستوى الوطني وأسعار التغذية بـ 3.7 % و 4.9 % على المستوى الوطني و 3.6 % بالنسبة لمختلف المواد في الجزائر العاصمة و 3.9 % على المستوى الوطني. (نضيرة، 2018)

3.4. أثر أداء السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018): من خلال قراءة الجدول رقم (3) نلاحظ ارتفاع متزايد في نسبة نمو الكتلة النقدية حيث وصلت نسبتها إلى 14.13 % سنة 2000، وهذا نتيجة للتوسع في الائتمان المحلي بصفة أساسية، الذي يرجع أسبابه إلى انعدام الانضباط المالي، وتدهور الوضع المالي للمؤسسات العامة، بسبب زيادة الطلب وارتفاع الأجور والتباطؤ العام في الاقتصاد. فكان الخيار الوحيد أمام البنوك هو تقديم الائتمان لهذه المؤسسات حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها. كما شهد التضخم خلال هذه الفترة ارتفاعا واضحا حيث بلغ 0.75 % سنة 2000، لينتقل إلى 4.30 % سنة 2001، وهذا الارتفاع راجع لزيادة المعروض النقدي بسبب الاحتياجات الملحة لتمويل الاستثمار، وبالتالي فإن الناتج الداخلي الخام لم يكن في مستوى زيادة عرض النقود، غير أن التضخم شهد انخفاضا إلى نسبة 1.4 % سنة 2005 مقابل انخفاض نسبة نمو الكتلة النقدية من 16.30 % سنة 2003 إلى 11.69 % سنة 2005 أين تم وضع برنامج الإصلاح الذي تم من خلاله تقييد السياسة النقدية ليصبح معدل التضخم إلى 2.3 % سنة 2006،

كما أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 3.34 % إلى 3.65 % خلال سنتي 2004 و 2005، مما يدل على أداء جيد للاقتصاد خصوصا مع بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي، هذه السياسة النقدية الجديدة تمكنت من توجيه الائتمان بفعالية نحو الأنشطة الاقتصادية الأكثر إنتاجية، وفي سنة 2008 ارتفعت نسبة نمو الكتلة النقدية ونتج عنه خطر زيادة السيولة في الاقتصاد وبالتالي زيادة معدلات التضخم. ونلاحظ خلال سنة 2011 عودة ارتفاع الكتلة النقدية بـ 19.90 %، بينما في سنة 2014 كان 14.42 % يدل هذا الانخفاض على وجود استقرار نقدي مع انخفاض مستمر في معدلات التضخم لكن بعد الاستقرار الإيجابي عاد معدل التضخم للارتفاع ليصل إلى 6.39 % سنة 2016 بسبب ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي. (امينة، 2014)

جدول (3): تطور بعض مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

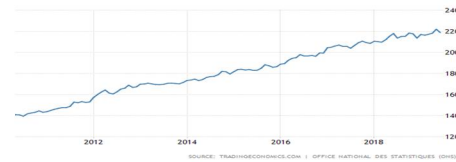
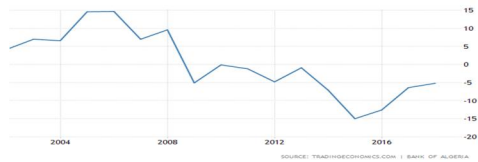
السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (100 = 2010)	نسبة نمو الكتلة النقدية سنويا (%)	PIB مليار دولار	معدل التضخم (%) (inf.)
2000	70.43	14.13	2.53	0,75
2001	73.41	54.05	2.66	4,30
2002	74.45	18.05	2.86	0,91
2003	77.63	16.30	3.12	2,71
2004	80.71	10.45	3.34	3,70
2005	81.82	11.69	3.65	1.4
2006	83.71	19.64	3.82	2.3
2007	86.79	23.09	4.06	3.7
2008	91.01	16.03	4.24	4.9
2009	96.23	4.84	4.34	5.7
2010	100	13.54	4.55	3.9
2011	104.52	19.90	4.78	4.5
2012	113.81	10.93	5.04	8.9
2013	117.52	8.40	5.27	3.2
2014	120.94	14.42	5.57	2.9
2015	126.73	0.29	5.84	3.4
2016	134.84	0.81	6.09	6.39
2017	142.38	8.38	6.29	5.59
2018	148.46	11.21	6.50	4.62

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المفتوحة للبنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria/>

ويمكن التعبير عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك عن تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 كما يلي:

شكل (2): تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة (2018-2000)
شكل (3): تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2018-2000)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع <https://tradingeconomics.com>

من خلال قراءة الجدول رقم (3) نلاحظ أن أغلب الشروط العامة لاستهداف التضخم غير محققة مما يجعلنا نستنتج أنه لا يمكن أن تعتمد السلطة النقدية الجزائرية على تبني سياسة استهداف التضخم كمرحلة أولية رغم أن معدلات التضخم محققة وتراوح نسبتها ما بين 3% و 5%، من جهة أخرى يبين لنا المنحنى رقم (3) التغير الذي طرأ على قيمة النقود أو على القدرة الشرائية للأفراد، حيث نلاحظ أن هذا المؤشر تضاعف تقريبا خلال نفس الفترة، كما نلاحظ في نفس الوقت ارتفاع مستمر لمعدل التضخم وبالتالي تعتبر هذه

الحدود مناسبة جدا لتطبيق استهداف التضخم من قبل البنك المركزي الجزائري واستخدام أدوات السياسة النقدية إذا اقترنت بإدارة قوية من قبل السلطة النقدية في تبني سياسة استهداف التضخم

4. المحور الثالث: التحليل القياسي لسياسة استهداف التضخم في الجزائر :

4.1. عرض وتحليل النموذج: من خلال دراستنا هذه سنقوم ببناء نموذج اقتصادي قياسي يربط العلاقة بين معدل التضخم وبعض متغيرات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980-2018) ، حيث تم الاعتماد على معطيات سنوية تخص المتغيرات السابقة، وبالتالي فإن المعادلة التي تربط بين التضخم ومتغيرات السياسة المالية في الجزائر باعتبارها متغيرة تابعة لمتغير التضخم يمكن التعبير عنها باستخدام الصيغة الدالية التالية :

$$inf = f(int, tc, pib, m_2) \text{ حيث:}$$

inf : يمثل معدل التضخم

int : معدل الفائدة الحقيقي

tc : سعر الصرف الدينار مقابل الدولار

ce : النمو الاقتصادي.

m_2 : الكتلة النقدية

جدول (4): نتائج اختبار الاستقرارية لديكي فولر (adf test)

	decky fuller en niveaux					decky fuller en difference				
	int	tc	pib	inf	m2	d(int)	d(tc)	d(pib)	d(inf)	d(m2)
adf	1.56	2.34	-3.72	2.3	0.56	-6.03	-3.27	/	-5.89	-5.03
table	-1.95	-1.95	-1.95	-1.95	1.95	-1.95	1.95	/	1.95	-1.95
probabilité	0.5403	0.8640	0.0000	0.3503	0.9883	0.0000	0.0003	/	0.0000	0.0000
conclusion	i(1)	i(1)	i(0)	i(1)	i(1)	i(0)	i(0)	/	i(0)	i(0)

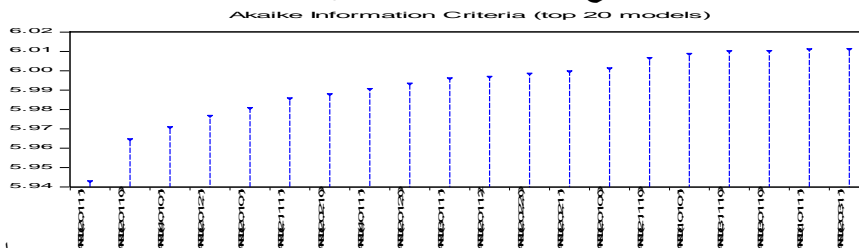
المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (eviews 9).

حسب نتائج تشير النتائج السابقة اختبار (adf test) ، فإن كل المتغيرات مستقرة في الفرق الأول عند مستوى معنوية (5%) ، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية العدمية أي عدم وجود جذر الوحدة السلاسل الزمنية عند فرقها الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (i(1)). أي وجود علاقة للتكامل مشترك عند مستوى معنوية 5% يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين بعض المتغيرات، أي أنها لا تتباعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها خلال فترة الدراسة

4.2. تحديد عدد الفجوات للنموذج: لتحديد عدد فترات الإبطاء المثلى قمنا بحساب معيار akaike لعدة تباطؤات زمنية و هي

موضحة في الشكل الموالي:

شكل (4): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى حسب معيار (aic)



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (eviews 9).

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن فترة الإبطاء المتلى هي 2 تأخرات بالنسبة لمؤشر معدل التضخم و 0 تأخر بالنسبة لمؤشر معدل الفائدة و 1 تأخر بالنسبة لمؤشر سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي

جدول (5) : تقدير النموذج وفقا لمنهج ardl

variable	coefficient	std. error	t-statistic	prob.*
inf(-1)	0.819976	0.169896	4.826336	0.0000
inf(-2)	-0.281601	0.179677	-1.567263	0.1287
int	-0.279610	0.484422	-0.577203	0.5686
tc	0.410130	0.188302	2.178041	0.0383
tc(-1)	-0.582607	0.205943	-2.828971	0.0087
pib	0.005845	0.007916	0.738381	0.4667
pib(-1)	-0.011554	0.007859	-1.470111	0.1531
m2	8.349539	4.664132	1.790159	0.0846
m2(-1)	-5.636574	4.772561	-1.181038	0.2479
c	-8.741963	7.889631	-1.108032	0.2776

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (9 eviews).

تبين نتائج الجدول رقم (5) أن متغير الكتلة النقدية وسعر الصرف هي متغيرات معنوية ولها أثر على معدل التضخم أي تشكل معادلة لمعدل التضخم لعام 2017 ولها أثر عليه في عام 2018، كما انه في حالة تخفيض قيمة العملة الوطنية بـ 1 % معدل التضخم يزيد بـ 0.41 %، كما أن الكتلة النقدية لها أثر إيجابي على معدل التضخم أما سعر الفائدة له اثر عكسي على معدل التضخم.

3.4 اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود: يبين الجدول رقم (5) نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود bounds test وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة f-statistic أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل لمعدل التضخم وباقي متغيرات الدراسة

جدول (6) : نتائج اختبار الحدود (bounds test)

f-bounds test	null hypothesis: no levels relationship			
test statistic	value	signif.	i(0)	i(1)
asymptotic: n=1000				
f-statistic	3.113733	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (9 eviews).

جدول (7) : تقدير العلاقة طويلة المدى

variable	coefficient	std. error	t-statistic	prob.
int	-0.605707	0.984235	-0.615409	0.5434
tc	-0.373631	0.182911	-2.042688	0.0510
pib	-0.012366	0.024199	-0.511032	0.6135
m2	5.876989	3.524482	1.667476	0.1070
c	-18.93737	18.24794	-1.037782	0.3086

$$ec = inf - (-0.6057*int - 0.3736*tc - 0.0124*pib + 5.8770*m2 - 18.9374)$$

من خلال قراءة الجدول رقم (5) نلاحظ أنه توجد علاقة طويلة المدى مابين متغيرات الدراسة، كما أن معدل الفائدة يفسر التضخم أما بقية المتغيرات فإنها لا تفسره

جدول (8): تقدير نموذج تصحيح الخطأ vecm-ardl

variable	coefficient	std. error	t-statistic	prob.
d(inf(-1))	0.281601	0.140858	1.999185	0.0557
d(tc)	0.410130	0.140500	2.919078	0.0070
d(pib)	0.005845	0.004905	1.191571	0.2438
d(m2)	8.349539	3.160523	2.641822	0.0135
cointeq(-1)*	-0.461625	0.098102	-4.705539	0.0001

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (eviews 9).

من خلال قراءة الجدول رقم (5) نلاحظ نتائج المدى القصير تبقى محققة في المدى الطويل كما أن معاملات تصحيح الخطأ كانت سالبة وذات دلالة إحصائية، أي وجود ميكانيزم تصحيح الخطأ طويل المدى مما يدل على قبول قيم نموذج من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية 5%، كما نلاحظ من خلال نموذج تصحيح الخطأ أن بعض المتغيرات غير معنوية إحصائياً، مما يعني ضعف أثر بعض المتغيرات المفسرة على التضخم في الأجل القصير ماعدا معدل الفائدة والذي أثر بشكل إيجابي على معدل التضخم.

4.4.. دراسة البواقي (انعدام الارتباط الذاتي التسلسلي) : من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء، سوف نقوم باختبار: breusch-godfrey serial correlation lm test أي الارتباط الذاتي للأخطاء حيث نلاحظ $\chi^2_2 = 0.390 <$ عند مستوى معنوية 5%، التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر.

جدول (9): اختبار: breusch-godfrey serial correlation lm test:

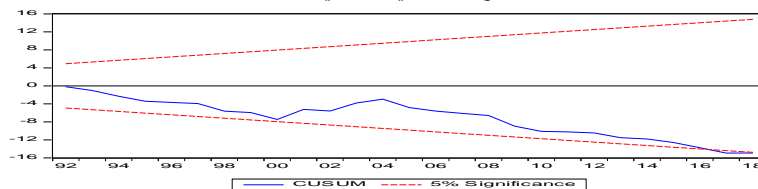
breusch-godfrey serial correlation lm test:			
f-statistic	0.133405	prob. f(2,25)	0.8757
obs*r-squared	0.390709	prob. chi-square(2)	0.8225

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (eviews 9).

4.5. اختبار استقرارية النموذج (المجموع التراكمي للبواقي المتابعة) (cusum):

يتضح من خلال الشكل الموالي (cusum) أن المعاملات المقدرة مستقرة هيكلية خلال فترة الدراسة حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبار المذكور داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%

شكل رقم (5): المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (cusum):



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (eviews 9).

من خلال الرسم البياني التالي نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي (cusum) بالنسبة لهذا النموذج يعبر عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى استقرار النموذج في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%

4.6. التفسير الاقتصادي للنموذج:

- عرف معدل التضخم حالة تدبذب خلال الثمانينات بين الارتفاع والانخفاض ليشهد بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا منذ بداية سنة 1990 أي خلال فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق وتطبيق سياسة نقدية توسعية بغرض تمويل عجز الميزانية ليعود بعد ذلك إلى الانخفاض ابتداء من عام 2000.

- هناك علاقة عكسية بين معدل الفائدة ومعدل التضخم في الجزائر وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

- هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والكتلة النقدية، حيث أنه كلما زادت الكتلة النقدية أدى إلى خلق مشاريع استثمارية مما يزيد من قيمة الصادرات و إنقاص الواردات، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على قيمة الاستثمارات.

- أشارت الدراسات السابقة إن التوسع في الإصدار النقدي يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، وبالتالي تؤثر الكتلة النقدية على معدلات التضخم، لقد كان هذا التأثير واضحا على معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- إن أي تغيير في سعر الصرف يؤدي إلى تغير إيجابي في معدل التضخم لكن بنسبة ضئيلة، حيث وجدنا انعدام العلاقة بين نمو الناتج الداخلي الخام ومعدل التضخم ووجود علاقة غير مباشرة بين نمو الناتج الداخلي الخام ومعدل التضخم على المدى المتوسط والطويل في الجزائر.

- تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يؤثر بصفة مباشرة على فعالية السياسة النقدية والوصول إلى معدلات النمو الاقتصادي المطلوب.

- تجدر الإشارة إلى بقاء معدل التضخم مرتفعا لسنتي 2009 و 2012 (استنادا إلى بيانات الجدول رقم 3). إلا أن هذا الارتفاع كان نتيجة تدهور سعر الصرف في هذه الفترة حالت دون تحقيق الغاية المطلوبة ذلك أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سلبية و أقل من معدل التضخم مما أفقد هذه الأداة فعاليتها.

5..الخاتمة

إن التخلي عن سياسة استهداف المجاميع النقدية بسبب عدم تقديمها لنتائج مرضية لتخفيض معدلات التضخم جعل من سياسة استهداف التضخم تلقى إقبال كبير من طرف العديد من الدول للتقليل من حدة الموجة التضخمية خاصة في حالة الصدمات النقدية. وتلبية لهذا المسعى نجد أن الجزائر اعتمدت على هذه السياسة كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية بعد أن أظهرت السياسات الأخرى عدم فعاليتها في الوصول إلى تحقيق الهدف النهائي إلا أنها لم تنجح إلى حد بعيد، في معالجة مشكل التضخم لذلك وحتى يتم تفعيل أكثر للسياسة النقدية وتأكيد التبنّي الصحيح لإستراتيجية استهداف التضخم في الجزائر يلزم على البنك المركزي الجزائري تطبيق سياسات متسقة توفر من خلاله مقياسا شفافا يمكن للعامّة استخدامه والإعلان الصريح في تقاريره عن ضرورة استقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية في المدى الطويل.

1.5. اختبار فرضيات الدراسة:

- أثبتت الدراسات السابقة والتجارب الدولية أن التأثير على معدلات التضخم بشكل غير مباشر من خلال التحكم بالمتغيرات الوسيطة كالمجاميع النقدية أو سعر الصرف، خلق حالة عدم اليقين التي لا تساعد كثيرا في تحقيق الهدف المنشود لذلك على البنك المركزي القيام باختبار الأدوات النقدية المتاحة للتأثير على المجاميع النقدية وتحديد ودراسة اتجاهات تطور المتغيرات النقدية التي يستخدمها وتحديد معدل التضخم المنتبأ به من خلال نموذج قياسي يعتمد على توصيف العلاقات الهيكلية للسياسة النقدية كما تقدم في الدراسة القياسية ، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن وجود سعر فائدة حقيقي سيؤدي إلى زيادة النشاط المالي وتحرير أسعار الفائدة وجعلها تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق كما يؤدي إلى تضيق الفجوة بين أسعار الفائدة ومعدلات التضخم وامتصاص سيولة السوق وبالتالي فإن استخدام أدوات السياسة النقدية المتمثلة في سعر الفائدة سوف يؤدي لضبط معدلات التضخم، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- أصبحت السياسة النقدية في الجزائر منذ عام 2003 تتمتع بأدوات غير مباشرة، كاسترجاع السيولة، وتسهيلات الودائع، كما أصبح بنك الجزائر يتوافر على إطار للسياسة يتطابق مع المعايير الدولية في مجال وسائل السياسة النقدية، بالإضافة إلى استخدام مؤشر أسعار الاستهلاك كوسيلة لحساب نسبة التضخم كما قد حققت السياسة النقدية سنة 2003 معدل للتضخم أقل بقليل من المعدل المستهدف 3% إلى جانب هذا تم أيضا استهداف لمعدل نمو الكتلة النقدية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

2.5. نتائج الدراسة:

- يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك المؤشر الأكثر تعبيرا في قياس معدل التضخم لأنه يعكس التوازن بين العوامل المحددة للطلب والعرض الكلي كما لا يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الكمية والتعديلات في هيكل الإنفاق.

- تسود عملية تطبيق سياسة استهداف التضخم شك كبير حول مقدرة السلطة النقدية في الجزائر على تطبيق هذه السياسة في المدى القصير بسبب صغر حجم السوق النقدية

- إن سياسة استهداف التضخم في الجزائر لم تتمكن من تحقيق هدفها و يرجع ذلك في الأساس إلى الاختلافات بين بنك المركزي الجزائري والبنوك التجارية

- انعدام وجود هيئة مكلفة بمساءلة البنك المركزي الجزائري فيما يخص عن عدم تحقيقه للهدف النهائي في الأجل الطويل.

3.5. توصيات الدراسة:

- التخلي عن الاستهدافات الوسطية الأخرى مثل الأجور أو مستوى التشغيل أو سعر الصرف الاسمي.

- على السلطات النقدية في الجزائر أن تحدد الهدف بشكل رقمي أو مدى محدد لمعدل التضخم لفترة زمنية محددة في المستقبل.

- العمل على تحقيق شرط استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل وهي الحلقة المفقودة في الاقتصاد الجزائري.

- إعطاء نظرة استشرافية من خلال استخدام نماذج قياسية تساعد على تحديد معدل التضخم المستهدف ونشر معلومات متضمنة للمعدل المستهدف للتضخم في التقارير والدوريات الخاصة بالبنك المركزي

6. قائمة المراجع:

الأطروحات :

- 1- بن نافلة نصيرة، (2018)، تقييم السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان .
- 2- عبد الله ياسين، (2015)، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران .
- 3- دبات أمينة، (2015)، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان .

4- وجدي جميلة، (2016)، السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014 ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان.

5- Abdelkader Aguir , (2016) , Stabilité, croissance économique et ciblage d'inflation , these de Doctorat , *Université Grenoble Alpes* et l'Université de Sousse.

6- Zied fititi (2010) , Politique de Ciblage d'Inflation Règles de Conduite, Efficacité, Performance , Thèse de Doctorat , Université Lumière Lyon 2 - CNRS - Ecole Normale Supérieure .

المقالات:

1- بن عدة محمد ، (2017) ، واقع استهداف التضخم في الجزائر للفترة (2001-2014) ومتطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركبية، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، العدد 01 المجلد 03

2- جباري شوقي ، (2014) ، تقييم سياسة استهداف التضخم في البلدان الناشئة مع الإشارة إلى تجربة: البرازيل، الشيلي، تركيا، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، جامعة ورقلة ، جامعة ورقلة، العدد 06.

3- سماحي أحمد، (2018) ، دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر :دراسة قياسية للفترة 2002-2016،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة الشلف، العدد 19 ، المجلد 14.

4- صفاء عبد الجبار الموسوي وآخرون،(2014) قياس وتقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، العدد/10 المجلد 03،

5- أمجد بن عدة (2017) ، واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة (2001-2014) ومتطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركبية، مجلة الاقتصاد والمالية ، جامعة مستغانم ، العدد01 المجلد 03

6- حسين جواد، (2016) كاطم، سياسة الاستهداف المباشر وغير المباشر للتضخم ومدى إسهامها في إدارة السياسات النقدية في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة ، العدد 43

7- حديوش سعدية وسنوسي علي(2017) ، قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا لنموذج (cwn) خلال الفترة (1990-2017)،مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5 العدد 01، جامعة بشار،

8- Carl E. Walsh , (2015) , Goals and Rules in Central Bank Design , International Journal of Central , Cleveland, Ohio; Banking , Vol. 11 .

9- Lawrence H . Summers , (1990) , Les keynésiens doivent-ils se passer de la courbe de Phillips , Revue français d'économie , volume 5, N°2/, France

المداخلات:

1- عياش قويدر و براهيم عبد الله، (2004) أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية-بين النظرية والتطبيق،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية-واقع وتحديات-، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف .

مواقع الانترنت:

[https://data.albankaldawli.org/country/algeria\](https://data.albankaldawli.org/country/algeria/)

<https://tradingeconomics.com/>